

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(1)/2/Add.1 (A)
5 June 2002

ARABIC
Original: FRENCH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الأولى

٢٩-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية تطبيقاً للفقرة ٢ (أ) و (ب) من المادة ٢٢

وللمادة ٢٦ من الاتفاقية

استعراض تقارير البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة بشأن تنفيذ الاتفاقية،

وخاصة بشأن العملية التشاركية، والخبرة المكتسبة والنتائج المحققة في إطار

وضع برامج العمل الوطنية وتنفيذها

عرض وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان

الأفريقية الأطراف المتأثرة

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٧-١ مقدمة
٤	١٥-٨ الأول - الجوانب والاتجاهات الملحوظة في التقارير

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٥	٨٣-١٦ عرض المعلومات المقدمة في التقارير
	ألف - العملية التشاركية التي تتضمن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية
٥	٢٦-١٦ ومنظمات المجتمعات المحلية
٧	٣٦-٢٧ باء - الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية
٩	٤٥-٣٧ جيم - تعبئة وتنسيق الموارد الداخلية والدولية، بما في ذلك عقد اتفاقات الشراكة
	دال - الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالبيئة، وعند الاقتضاء
١١	٥٨-٤٦ مع استراتيجيات التنمية الوطنية
	هاء - تدابير استصلاح الأراضي المتدهورة وإقامة نظم إنذار المبكر للتخفيف من
١٣	٦٦-٥٩ حدة آثار الجفاف
١٤	٧٦-٦٧ واو - رصد الجفاف والتصحر وتقييمهما
	زاي - وصول البلدان الأطراف المتضررة، وبصورة خاصة البلدان النامية، إلى
١٦	٨٣-٧٧ التقنيات والمعارف والدراية الملائمة
١٧	١٠١-٨٤ ثالثا - العبر المستخلصة
١٧	٩٧-٨٤ ألف - الدروس المستفادة من عملية وضع برامج العمل الوطنية وتنفيذها
٢١	١٠١-٩٨ باء - الدروس المستخلصة من نظام عرض التقارير
٢١	١١٣-١٠٢ رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

المرفقات

٢٥ قائمة بالبلدان الأطراف التي قدمت تقريرها
٢٦ الثاني - قائمة البلدان التي أنجزت برنامج عملها الوطني

مقدمة

- ١- وفقاً للمادة ٢٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ينبغي على كل طرف أن يقدم إلى مؤتمر الأطراف تقارير عن التدابير التي اتخذها من أجل تنفيذ الاتفاقية. وفي هذا الإطار تقدم الدول الأطراف المتأثرة بيانا تصف فيه الاستراتيجيات الموضوعة من ناحية، ومن ناحية أخرى بياناً وصفيّاً مفصلاً عن برامج العمل، وكل المعلومات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.
- ٢- وقد اتخذت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، في مقرها ١١/م أ-١، التوجيهات والإجراءات التي ينبغي اتباعها لتنظيم وترشيد تبليغ المعلومات تطبيقاً للفقرة ٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢ من الاتفاقية، من أجل تسهيل استعراضها.
- ٣- وحدد المقرر ١/م أ-٥ الآلية المؤسسية التي تساعد على استعراض تنفيذ الاتفاقية، وينص المقرر على إقامة لجنة مكلفة باستعراض تنفيذ الاتفاقية، وكذلك ولايتها ومهامها.
- ٤- ووضعت أمانة الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ دليلاً لمساعدة نقاط الاتصال الوطنية على إعداد النسخة الثانية من التقارير الوطنية (ICCD/CRIC(1)/INF.4)، ويعمل هذا الدليل على تحديث النسخة الأولى التي ترجع إلى تموز/يوليه ١٩٩٩ (ICCD/COP(3)/INF.3)، ويأخذ في اعتباره التعليقات التي قدمتها البلدان الأطراف في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.
- ٥- وقد أتاحت النسخة الأولى من التقارير الوطنية للبلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة، والتي قدم عرض لها (ICCD/COP(3)/5/Add.2) إلى الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف، إيضاح التدابير المتخذة في المجالات ذات الأولوية، واستخلاص الدروس ذات الصلة وخاصة بشأن وضع وتنفيذ برامج عمل وطنية لمكافحة التصحر، كما أتاحت فهم الصعوبات التي تواجهها الأطراف، ولا سيما بالنسبة للمواد من ٦ إلى ٩ والمرفق الأول بشأن تنفيذ الاتفاقية على المستوى الإقليمي لأفريقيا.
- ٦- وقد وضع أول عرض للمعلومات التي قدمتها البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة في أيار/مايو ١٩٩٩ على أساس ٣٩ تقريراً وطنياً وصلت إلى الأمانة خلال المهلة المطلوبة. وقدمت ثلاثة بلدان أخرى تقاريرها الأولى بعد هذه المهلة، وعرضتها على الفريق العامل المخصص فيما بين الدورات في ٢٠٠١. وهكذا فقد تناول الاستعراض الأول للتقارير ٤٢ وثيقة. أما العرض والتحليل الأولي الحالي فيتناول ٤٧ تقريراً وطنياً قدمت إلى الأمانة قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (انظر المرفق الأول)، وتحتوي هذه التقارير تحديثاً للسلسلة الأولى من التقارير الوطنية (٤٠ بلداً) وتقارير جديدة (٧ بلدان)؛ وهناك بلدان فقط لم يرسلوا النسخة الثانية من تقريريهما في عام ١٩٩٩.

ويستند العرض الثاني إلى خبرة العرض الأول، وإلى تقرير الفريق العامل المخصص الذي عرض على الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف (ICCD/COP(4)/AHWG/6)، وكذلك إلى الإرشادات بشأن إعداد النسخة الثانية من التقارير الوطنية.

٧- وترد القضايا الموضوعية السبع الرئيسية التي كانت موضع الاستعراض في الفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥ الصادر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وتم تناولها باستفاضة في العناوين الفرعية للفصل الثاني المعنون "عرض المعلومات المقدمة في التقارير".

أولاً- الجوانب والاتجاهات الملحوظة في التقارير

٨- تنشغل غالبية البلدان الأطراف التي قدمت تقاريرها بعملية وضع وتنفيذ برامج عمل وطنية لمكافحة التصحر. غير أن التقدم يتفاوت كثيراً بين البلدان، وإن كانت قد تقدمت جميعها بشكل واضح منذ تقديم السلسلة الأولى من التقارير الوطنية في عام ١٩٩٩. وقد أتمى سبعة وعشرون بلداً من بين سبعة وأربعين بلداً مرحلة وضع برامج العمل الوطنية (انظر المرفق الثاني).

٩- وتمثل برامج العمل الوطنية بالفعل أداة لا يمكن تحاشيها بالنسبة لكل تدخل في مجال مكافحة التصحر. وقد أتاح تشخيص الخبرات الماضية في كل بلد تحديد الحالة المرجعية لوضع هذه البرامج. وهناك تسليم واسع بضرورة إدماجها في خطط أو سياسات التنمية، لكن هذا لم يصبح بعد حقيقة واقعة في كل البلدان. كما أن هذه البرامج تعتبر إلى حد كبير أدوات تسهم في فهم أفضل لوضع استراتيجيات مكافحة الفقر.

١٠- وقد أصبحت العملية التشاركية التي تتضمن تعبئة مختلف مكونات منظمات المجتمع المدني واقعاً لا رجعة فيه في كل البلدان، وأسهمت في ذلك كثيراً عملية تنفيذ الاتفاقية. ويصحب هذه العملية في أغلب الحالات السعي إلى لا مركزية السلطات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وآليات اتخاذ القرارات المرتبطة بها.

١١- وطبقت كل البلدان، حسب وضع كل منها، أشكالاً من الترتيبات المؤسسية أو أحكاماً تشريعية أو إدارية جديدة من أجل إيجاد بيئة أكثر تكيفاً مع متطلبات الاتفاقية، وفضلاً عن إقامة أجهزة تنسيق وطنية في كل البلدان، تشير بعض التقارير إلى أن التشريعات في مجال البيئة قد كيفت مراعاة عملية تنفيذ الاتفاقية.

١٢- وقد أدركت كل أطراف الاتفاقية عبر تشخيص عالمي للخبرات المعاشة تطور ظاهرة التصحر بشكل عام، ومستوى تدهور الأراضي، والتدابير اللازمة لمواجهتها. وتعلقت هذه التدابير بحالة التدهور المادي المتدنية (الأرض، والمياه، والغابات إلخ). وبأسباب التصحر وآثاره ومظاهره، والأحكام السياسية والتشريعية والمؤسسية، والإجراءات المتخذة، والطرق المنهجية والاستراتيجية للتدخل.

١٣- ويدرك الجميع أن نقص التمويل الكافي والقابل للتنبؤ يشكل عقبة كأداء تسيء إلى بدء مرحلة تنفيذ برامج العمل الوطنية، التي لم تتحقق إلا في عدد قليل للغاية من البلدان وبذلت أغلب البلدان جهوداً لتأسيس صناديق وطنية لمكافحة التصحر، من أجل تمويل الأنشطة ذات الأولوية التي حددها البرامج.

١٤- وتستند غالبية البلدان إلى عمليات التمويل المعلنة أو غير المعلنة من أجل إقامة أو تعزيز نُظم فعالة لمتابعة أو تقييم آثار الجفاف، وأثر الإجراءات المتخذة. وينبغي لعمليات التمويل هذه أن تسمح كذلك بتنفيذ توصيات اللجنة العلمية والتقنية المتعلقة بوضع واستخدام مقاييس ومؤشرات لمكافحة التصحر.

١٥- وعرضت أغلب البلدان الروابط الوثيقة بصورة أو أخرى بين برامج عملها الوطنية وبرنامج العمل دون الإقليمي، وكذلك بين برنامج العمل الإقليمي - وإن كان في بعض الحالات فقط. وتدور هذه الروابط بوجه خاص حول مجال إدارة الموارد الطبيعية عبر الحدود، وقضايا مثل الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والحفاظ على التربة والطاقات المتجددة والمعلومات والتنقيف البيئي.

ثانياً - عرض المعلومات المقدمة في التقارير

ألف - العملية التشاركية التي تتضمن المجتمع المدني والمنظمات غير

الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية

١٦- بمقتضى مبادئ الاتفاقية (المادة ٣(أ)) ينبغي أن يكون تصميم وتنفيذ برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر قائماً على مشاركة السكان والمجتمعات المحلية، وفي هذا الصدد تناولت البلدان في تقاريرها النهج المستخدم، والعناصر الفاعلة المشاركة، والمشاورات المنظمة مع مختلف العناصر الفاعلة المعنية واستراتيجيات الإعلام والتوعية المنفذة.

١٧- وتختلف النهج المستخدمة وكذلك النتائج المكتسبة في مجال المشاركة من بلد إلى بلد، واستندت بعض البلدان، وخاصة في غرب أفريقيا، إلى الخبرات المكتسبة في إطار عملية اللامركزية. وشكلت الأحكام الإدارية التي ولدها هذا العمل إطاراً مواتياً لتعزيز عملية المشاركة، ودخلت بلدان أخرى للمرة الأولى بفضل أحكام الاتفاقية تجربة غير مسبوقة في عملية اتخاذ القرارات الوطنية.

١٨- وقد تأثرت بصورة أو أخرى، حسب البلد، طائفة واسعة من العناصر الفاعلة التي تشكل المجتمع المدني وهم في هذه الحالة، المنتجون الرئيسيون والرؤساء الدينيون والتقليديون والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية واتحادات المرأة والشباب. وإلى جانب هذه الفئة من العناصر الفاعلة ينبغي إضافة ممثلي الإدارات التقنية للوزارات المعنية والمحافل السياسية، وشركاء التنمية. وهذه العناصر الفاعلة ممثلة بشكل عام في جهاز

التنسيق الوطني. وذكرت معظم التقارير أن المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في المجالات المرتبطة بمكافحة التصحر تدخل ضمن شبكة دولية من المنظمات غير الحكومية لمكافحة التصحر.

١٩- وتبين التقارير أشكالاً متنوعة للتشاور كآلية ترمي إلى تفعيل مشاركة الجميع. وتجري هذه المشاورات، حسب البلد، إما على المستوى المحلي أو عبر محافل وطنية، إما حسب قطاعات النشاط المعني أو حسب فئات الفاعلين. وتعكس، حسبما تقول بعض التقارير، نهجاً تصاعدياً ومتنوعاً. وأوضح أكثر من ٧٥ في المائة من البلدان أن مشاورات لا مركزية قد نظمت، مع احترام معيار المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة.

٢٠- وواضح أن التوعية والإعلام من الأنشطة الدائمة التي تستمر في تسهيل مشاركة الفاعلين غير الحكوميين في عملية وضع وتنفيذ برنامج العمل الوطني والتزامهم بها، والتي تتيح فهماً أفضل لأحكام الاتفاقية وروحها. وهكذا أطلقت البلدان منذ اعتماد الاتفاقية استراتيجيات توعية ومعلومات متنوعة.

٢١- وركزت هذه الاستراتيجيات بوجه خاص على تنظيم أيام توعية وطنية، وتعبئة مهنيي الاتصال من أجل نشر أوسع لأحكام الاتفاقية. وفي هذا الشأن أشارت التقارير إلى أنواع كثيرة من الأنشطة، يمكن أن تلاحظ بينها تنظيم الحوارات السياسية، وتدريب الصحفيين، وإنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية، ونشر مقالات عن التصحر في الصحف، وتطوير المواد المساندة السمعية البصرية (أفلام وثائقية، مسرحيات، موسيقى تدور حول التصحر أو الجفاف، إعلانات إخبارية، وأدوات مختلفة)، ونشر الاتفاقية بمختلف اللغات الوطنية، إلخ.

٢٢- وذكرت بعض التقارير أن دورات لتعزيز القدرات قد نظمت حول استراتيجيات إدارة موارد المجتمعات المحلية لضمان المشاركة الفعالة وتحسيس السكان المحليين بالمسؤولية في إجراءات مكافحة التصحر على المستويين الوطني والمحلي. وأشارت تقارير أخرى إلى ضرورة التعبئة الأقوى للشباب لضمان استمرارية المكتسبات في الأجل الطويل. بل أوضح أحد التقارير أهمية تعزيز القدرات لتسهيل الحصول على الملكية العقارية. ونظمت للمزارعين رحلات دراسية للبلدان المجاورة لإجراء تبادل للمعارف التقليدية، وتعزيز مشاركة كل الفاعلين المعنيين، والاستفادة من شبكات الإعلام، وتنمية قدرات هؤلاء الفاعلين على تصميم وتطبيق تدابير من شأنها الإسهام في تحقيق أهداف برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر.

٢٣- وفي إطار التدابير الجديدة التي من شأنها تسهيل تنفيذ برامج العمل الوطنية تلاحظ في معظم التقارير الإشارة إلى القرارات الهامة المتخذة من أجل لا مركزية السلطات. وهكذا أنشئت في بعض البلدان هياكل محلية لمكافحة التصحر لتشجيع العملية التشاركية. وأحياناً ما تلعب هذه الهياكل أساساً دور الممثل المباشر للسكان، وتسنخر بقوة في كل الأنشطة الوطنية الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية، وإقامة تنمية مستدامة. ويختلف تكوينها

باختلاف البلدان، لكننا نجد فيها أساساً ممثلي الإدارات اللامركزية للدولة، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.

٢٤- وتتعترف أغلبية التقارير بتعدد العملية التشاركية، لكنها تعترف أيضاً بالأهمية التي توليها مختلف فئات الفاعلين بمسائل البيئة، ويشير أكثر من نصف التقارير إلى أن مجموعات من الفاعلين لم تظهر حتى الآن كثيراً في النقاش حول البيئة والتنمية قد تمكنت من التعبير عن نفسها، ومن ثم تأكيد وجهات نظرها وشواغلها. وأسهم تنوع الآراء في إثراء العملية التشاركية، وأتاح اختلاف إدراك آثار التصحر على حياة السكان توجيهها أفضل لحتوى برامج العمل الوطنية.

٢٥- ورغم أن بعض البلدان رأت أن كل الفاعلين المحتملين لم يعبأوا بعد، وأن مشاركة مجموعات استراتيجية معينة ما زالت محدودة بالنسبة للدور الذي يمكن أن تؤديه في تنفيذ برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر، فقد كان هناك بشكل عام اعتراف بأن أسس العملية التشاركية المستدامة قد أُرسيت عبر الأجهزة المختلفة المزمعة وآليات التشاور المقامة.

٢٦- وأشارت عدة تقارير إلى قيود يبرز بينها التفاوت بين القدرات المتعلقة بالمشاركة، وعدم كفاية إجراءات الإعلام والتوعية من أجل إثارة فكرة اعتبار برامج العمل الوطنية مرجعاً لاستراتيجيات التدخل في الأوساط الريفية.

باء- الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية

٢٧- استندت البلدان الأطراف المتأثرة، في إطار وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية إلى كثير من المؤسسات والآليات الوطنية والصكوك التشريعية أو الإدارية لاحتياجات التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم. وإذا كان الكثير من هذه الترتيبات قد أنشئ لأغراض احتياجات عملية تنفيذ الاتفاقية فإن كثيراً منها كان موجوداً بالفعل.

٢٨- واعتمدت كل البلدان إقامة جهاز وطني للتنسيق، وتحديد نقاط اتصال وطنية في المرحلة التحضيرية لبرامج العمل الوطنية. إلا أن التسمية والمركز واختصاصات ومستوى الارتباط ومستوى اللامركزية تختلف من بلد إلى آخر. وقد وضعت معظم البلدان الأطراف أجهزة تنسيقها تحت إشراف وزارة (البيئة أو الزراعة أو التنمية الريفية) أو ألحقها بكيان متخصص أو موجود من قبل (الإدارة العامة للبيئة، الوكالة الوطنية للبيئة).

٢٩- ومن شأن التوصل إلى درجة أعلى من اللامركزية على مستوى أجهزة التنسيق الوطنية أن يسهم في تيسير تعبئة السكان من الأساس من أجل وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية.

٣٠- وكثيراً ما يكلف جهاز التنسيق الوطني بتنسيق وضع برنامج العمل الوطني وتنفيذه ومراقبته وتقييمه. وتشير بعض التقارير إلى أن دوره أحياناً ما يكون أكثر وضوحاً: المشورة وصياغة الآراء وفحص التقارير ومهام التخطيط والمراقبة ومتابعة حالة تقدم الأعمال والإشراف على مشاركة كل فئات الفاعلين المعنية.

٣١- وأحياناً ما يزود جهاز التنسيق الوطني بسلطة تتيح له التأثير على بعض القرارات السياسية والتشريعية (إعادة الهيكلة الوزارية، إقامة صناديق لمكافحة التصحر، إنشاء مؤسسات جديدة، إلخ). وعلى العكس، أوضح عدد قليل للغاية من التقارير أن جهاز التنسيق الوطني جهاز تقني خالص ليس له أي اختصاص بشأن القرارات التشريعية أو السياسية.

٣٢- ونادراً ما تبين حالة الموارد والإمكانات المالية المتاحة لجهاز التنسيق الوطني بالأرقام. وتشير كل التقارير تقريباً إلى أن هذا الجهاز ليست له ميزانية خاصة به. إلا أن كل التقارير أشارت إلى أصل الإمكانيات المالية المعبأة لمختلف الأنشطة المرتبطة بعملية وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية (الحكومة، الشركاء الثنائيون أو متعددو الأطراف، إلخ). غير أنه ذكر فيما لا يقل عن عشرين تقريراً أن هذه الموارد غير كافية. وأشار عدد قليل جداً من التقارير بوضوح إلى حالة الموارد المالية والتقنية (من زاوية الطاقات البشرية ووسائل الاتصال والنقل، إلخ). التي يمتلكها جهاز التنسيق الوطني.

٣٣- وأشارت كل التقارير إلى طابع جهاز التنسيق الوطني المتعدد التخصصات والمتعدد القطاعات. ويتألف جهاز التنسيق أساساً من ممثلي مختلف الوزارات (البيئة، الزراعة، المياه، الغابات، المالية، إلخ). وكذلك ممثلي الإدارات التقنية ومعاهد الأبحاث والجامعات وأجهزة التعاون وأفراد المجتمع المدني، ومنظمات المجتمع المحلي القاعدية والمنظمات غير الحكومية.

٣٤- وأحياناً ما تكون طرائق تسمية أعضاء جهاز التنسيق الوطني واضحة: الأعضاء تعينهم أساساً مؤسستهم المشرفة، ويعينون إما بمرسوم رئاسي أو قرار وزاري. وهناك إجماع في الاعتراف بالخبرة الواسعة والكفاءة المهنية لأعضاء جهاز التنسيق؛ فهؤلاء الأشخاص ذوو الخبرة العالية متخصصون في مجالهم. وأحياناً ما ذكر أن جهاز التنسيق الوطني يحتفظ بإمكانية الاستعانة بتخصصات أخرى عند الحاجة، إلا أنه لم ترد إشارة عن اللجوء إلى خبراء من قائمة الخبراء المستقلين التي وضعتها أمانة الاتفاقية. ويتراوح عدد أعضاء جهاز التنسيق الوطني بين ١٢ و ٢٥ عضواً. وفي بعض الحالات أوضحت مسألة التكافؤ بين الرجال والنساء (في حالات كثيرة ٤٠ في المائة من النساء) في جهاز التنسيق.

٣٥- وإلى جانب مسألة جهاز التنسيق الوطني تشير كل التقارير إلى أحكام مؤسسية وتشريعية وقانونية جديدة أخرى ترتبط بدرجة أو أخرى بعملية وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وهكذا أشارت معظم التقارير إلى اعتماد

تشريع ينظم المشكلات العقارية، هي في هذه الحالة قوانين إعادة التوجيه الزراعي والعقاري. وقامت بعض البلدان بتعديل وتكييف نصوصها القانونية وتشريعاتها في مجال البيئة لمراعاة المتطلبات الناشئة عن عملية وضع برامج العمل الوطني وتنفيذها.

٣٦- وأحياناً ما يشار إلى مراجعة المدونات المتعلقة بالأحراج والمناجم والمدن وتنظيم الأراضي والمياه لتكييفها مع السياق الجديد. وكانت دواعي التناسق الضرورية للتشريعات الوطنية السارية هي دافع هذه المبادرات المختلفة.

جيم- تعبئة وتنسيق الموارد الداخلية والدولية، بما في ذلك عقد اتفاقات الشراكة

٣٧- تعترف الاتفاقية بأهمية الشراكة والتعاون الدولي في سير برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر. وتبين تقارير عديدة أهمية إقامة علاقات الشراكة بين الحكومات وشركاء التنمية والمنظمات غير الحكومية والسكان المحليين إلخ. من أجل صياغة وتنفيذ وتمويل برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمي.

٣٨- وبالنسبة لبلدان الساحل بدأت مكافحة التصحر مع الجفاف الهائل الذي شهدته السبعينات والذي اعتبر كارثة طبيعية. وبدأ في هذه الفترة دمج المشكلات البيئية في استراتيجيات التنمية الوطنية، ووضعت البلدان الأكثر تأثراً خطة وطنية لمكافحة التصحر تباينت تسميتها حسب البلدان. وغدت هذه الوثائق إطاراً مرجعياً للوعي بالمشكلات البيئية وخاصة التصحر، إلا أنها لم تطبق، على الرغم من الحماس الذي أثاره وضعها. وترجع أسباب عدم تطبيقها أساساً إلى مستوى نقص الوسائل المالية، وبقدر أقل إلى عدم إشراك كل الفاعلين وإلى مركزية الإدارة.

٣٩- وفي البلدان التي أضفت الصبغة النهائية على برامج عملها الوطنية اتخذت مبادرات لدراسة إمكانات إقامة شراكات ثابتة من أجل تعبئة الموارد المالية الكافية لضمان تنفيذ برامج العمل الوطنية. وقد أشار عدد قليل جداً من البلدان إلى عقد مشاورات مع الشركاء الوطنيين والدوليين من أجل تعبئة الدعم اللازم لتنفيذ برنامج العمل. ولم تشر إلا ٢٥ في المائة من التقارير إلى إقرار عملية تشاور غير رسمية على المستوى الوطني مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لضمان اتساق تدخلاتهم في مجال إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وبوجه أخص مكافحة التصحر.

٤٠- وكان مما سهل هذه المشاورات في ربع البلدان، وخاصة بلدان الساحل، أن إحدى البلدان المشاركة قد قبلت القيام بدور الريادة الذي يتمثل في تنسيق مختلف الأنشطة المرتبطة بالمشاورات. وأسهمت آليات التشاور هذه، في أغلب الحالات، في تعبئة مختلف الإسهامات من جانب الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لصالح عملية

وضع برامج العمل الوطنية. وعل العكس يواجه نصف البلدان، وخاصة البلدان الواقعة في مناطق أقل تأثراً، صعوبات كبيرة في تحسيس شركاء التنمية، وإثارة اهتمامهم بعملية وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية.

٤١ - وتبين التقارير أن شركاء التنمية قد أبلغوا بانتظام، من خلال اجتماعات التشاور غير الرسمية، بحالة تقدم برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر. وفي أغلب البلدان قدم إسهام مالي منتظم للعملية، سواء في شكل صناديق لدعم سير جهاز التنسيق الوطني، أو بدعم تنفيذ دراسات موضوعية محددة، أو بإقامة نظم معلومات، أو بتوجيه أعمال الإعلام والتوعية نحو الفاعلين، أو تنظيم حلقات عمل وطنية لإعداد برامج العمل الوطنية والتحقق منها وبرمجتها، وتتراوح هذه الإسهامات المالية بين عدة آلاف من الدولارات وأكثر من ٥٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٤٢ - وبقدر الإمكان بذلت غالبية البلدان، سواء في إطار ميزانيتها أو عن طريق آليات أخرى، جهوداً مالية كبيرة بعض الشيء لبدء عملية وضع برامج العمل الوطنية. ومضى أكثر من نصف البلدان إلى حد استكشاف إمكانات إقامة صناديق وطنية لمكافحة التصحر، لتوجيه الموارد المالية على المستوى المحلي بسرعة وفعالية. وتقوم فكرة هذه الصناديق بشكل عام، كما عرضت مراراً في التقارير وأياً كانت الصيغة المتخذة، على قدر معين من الاستقلالية، وعلى مبدأ الإدارة التشاركية للموارد المالية الموجهة إلى برامج العمل الوطنية.

٤٣ - وفضلاً عن ذلك تقوم أصالة هذا النهج على تحديد الموارد المحلية لتمويل مكافحة التصحر. أما عن المصادر الوطنية التي ينبغي أن تسمح بتغذية هذه الصناديق فتلاحظ عموماً في التقارير أنها: الميزانية الوطنية، القطاع الخاص، المجتمعات المحلية، المنظمات غير الحكومية إلخ. ويثبت هذا المسعى التزام السلطات الحكومية المعنية، إلا أنه يظل مفهوماً أنه دون إسهام خارجي كبير بدرجة كافية، فإن الجهود الداخلية لن تسمح ببدء أعمال ذات دلالة على مستوى الشواغل المحددة. والواقع أن عملية الإفكار المتزايد للبلدان الأفريقية لا تشجع قط التعبئة الداخلية للموارد المالية اللازمة في المدى القصير والمتوسط.

٤٤ - وهكذا فرغم الالتزام الذي تعلنه البلدان فإننا نلاحظ عبر مختلف التقارير الأهمية التي تولى للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في تمويل أغلب أنشطة مكافحة التصحر. وترتبط هذه الأنشطة عموماً بمرحلة وضع برامج العمل الوطنية، وهي هنا صياغة الوثائق والمعلومات والتوعية وحلقات العمل المختلفة، ومحافل اعتماد برامج العمل أو المصادقة عليها، وكذلك مشاريع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحماية البيئة وهي الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وزراعة الأحراج، واستخدام مصادر الطاقات المتجددة، والزراعة، والتشجير إلخ. وقد استفادت معظم البلدان من المساندة المنتظمة من جانب الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف في مرحلة وضع البرامج هذه. وكانت أكثر الرغبات ذكراً أن تسهم اتفاقيات الشراكة بشأن برامج العمل الوطنية في تعبئة التمويل اللازم لتنفيذها.

٤٥ - وفي إطار تنفيذ برامج العمل الوطنية تنتظر البلدان الكثير من دعم شركائها في التنمية، وتؤكد أن تنفيذ الأعمال المطلوبة يتطلب تعبئة وسائل تمويل كبيرة. وفي انتظار توفير التمويل قامت بلدان عديدة بأنشطة في مجال إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز قدرات الفاعلين، ووضع وتنفيذ سياسة عقارية، وأعمال زراعة الأحراج، ومكافحة التحات، وأعمال التشجير، والمحافظة على التربة، والأبحاث بشأن بعض أنواع الغابات، وإدارة الأراضي، وتشجيع مصادر الطاقة المتجددة، وتقييم الموارد الطبيعية إلخ.

دال - الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالبيئة، وعند

الاقتضاء مع استراتيجيات التنمية الوطنية

٤٦ - من المتوقع في مجموع البلدان تنوع الأنشطة في برامج العمل الوطنية كإطار للعمل الاستراتيجي (توعية الفاعلين، تنمية الأراضي، تعبئة موارد المياه، إقامة هياكل كسر العزلة، الحد من الفقر إلخ).

٤٧ - وتلاحظ عبر مختلف التقارير أن البلدان قد استثمرت بكثرة في الإدارة المستدامة للبيئة ومكافحة التصحر بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو، وعلى أثره أصبحت الأعمال أكثر تدبرا واستهدافا مع مراعاة كثير من العوامل. وأدى هذا الانفتاح إلى وضع معظم البلدان لوثيقة وطنية عن التنمية المستدامة تمثل إطارا استراتيجيا. وأدت التدابير التي اتخذت من أجل مكافحة التصحر بعد التصديق على الاتفاقية وانطلاق عملية تنفيذها إلى وضع خطط وبرامج محددة في البلدان في مجموعها؛ وقد أرادت البلدان أن تجعل من هذه البرامج برامج قطاعية بالنسبة للبرامج التي حددت من قبل لكنها لم تطبق.

٤٨ - وتوجد في كثير من البلدان سياسات قطاعية وطنية تدمج قطاعات أخرى بسبب التفاعلات القائمة بينها. وعلى سبيل المثال يمكن الربط بين تحديد سياسة جديدة للطاقة وسياسة الغابات والسياسة العقارية والطاقة المائية وحماية البيئة. وهكذا وضعت سياسات قطاعية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، وخاصة تلك التي ترتبط ارتباطا مباشرا بحماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وتشجع الاتفاقية جهود التآزر بين السياسات القطاعية من أجل تطبيق أفضل للقرارات الهامة على الأرض، وإدراك أفضل للجهود المبذولة.

٤٩ - وقد اعتمد الكثير من البلدان الأطراف المتأثرة ببرامج تنمية اقتصادية واجتماعية، وبرامج بيئية، وبرامج للحد من الفقر، وأوضح بعض البلدان أن برنامج العمل الوطني هو أحد مكونات هذه البرامج. ومع هذا، ولأن برامج العمل الوطنية لم تستكمل بعد في نصف البلدان، ولم يبدأ بعد تنفيذها، فإن شروط هذا التكامل ما زالت نظرية. وتعرف بعض البلدان برامج العمل الوطنية بأنها أداة لتنفيذ الاتفاقية، ويعتبر بعضها الآخر ممن لم يضعوا بعد جدول أعمال وطني للقرن الحادي والعشرين أن برامج العمل الوطنية يمكن أن تكون بديلا له.

٥٠ - ويتبين من أغلب التقارير أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر التي وضعت أو ما زالت في طور الوضع تمثل اليوم إطاراً استراتيجياً مرجعياً بالنسبة للإدارة المستدامة للبيئة. وفي بعض البلدان يرتبط التنسيق والاتساق في مجال مكافحة التصحر ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. وتحفز هذا المسعى النهج التشاركية واللامركزية التي اعتمدها البلدان.

٥١ - وقبل أن تضع الغالبية العظمى من البلدان برامج العمل الوطنية فقد وضعت خطط عمل وطنية للبيئة، وكذلك خططاً أو برامج للتنمية الزراعية، ولتنظيم وإدارة موارد الأحياء والتدريب والمعلومات في مجال البيئة وفي مجال مكافحة الفقر. ويشير عدد لا بأس به من التقارير إلى أن هناك علاقة وثيقة جداً بين تنفيذ برامج عملها الوطنية وهذه الخطط أو البرامج الموجودة أصلاً.

٥٢ - واعتمدت بعض البلدان في إطار خطط عملها الوطنية، برامج عمل إقليمية وبرامج عمل دون إقليمية، وبرامج عمل محلية، وإذا كان هذا هو الوضع فإن عدداً قليلاً من التقارير قد اهتم بإيضاح اعتماد استراتيجيات ترمي إلى دفع مزيد من التماسك والتآزر بين مختلف المشاريع لتفادي التشابك وازدواج الجهود ومصاعب التنسيق. وتعترف بعض البلدان بأن تفصيل ومراعاة البرامج الأخرى في برامج عملها الوطنية أبعد من أن تكون دينامية، في حين أوضح بعضها الآخر أن هناك تلاهماً حقيقياً بين برامج عملها الوطنية وبرامج عملها الإقليمية ودون الإقليمية والمحلية.

٥٣ - وذكرت بعض التقارير أن دور برامج العمل الوطنية هو تعزيز وتنشيط عملية وضع برامج التنمية المحلية. وتوضح بعض التقارير أن اعتماد بلدانها لهيكل لا مركزي قد يسر الالتحام مع برامج التنمية الريفية، وعين بعضها الآخر مؤسسة مكلفة بالتنسيق دون الإقليمي، أو أسندت هذا الدور لنقاط الاتصال.

٥٤ - وفي ذات الوقت الذي وضعت فيه البلدان سياسات قطاعية وطنية فقد انغمست كذلك في تحديد سياسة لا مركزية وطنية. ويجد الخيار اللامركزي تبريره في اعتماد استراتيجيات جديدة لإدارة الموارد الطبيعية بعد تبين أن السياسات السابقة قد حددت وأديرت بطريقة مركزية، مما كان سبب فشل كثير من البرامج. وتقيم معظم البلدان اليوم سياساتها البيئية على نقل الاختصاصات إلى الجماعات المحلية، وتولي السكان المسؤولية عن مشكلاتهم.

٥٥ - ولم تبرز التقارير المعروضة بصورة منتظمة التآزر بين برامج العمل الوطنية والاتفاقيات الأخرى المتعددة الأطراف بشأن البيئة، وكذلك استراتيجيات التنمية الوطنية. غير أن كل البلدان أكدت، في عرضها لاستراتيجياتها الوطنية وسياساتها وبرامجها، على الترابط بين السياسات القطاعية وتنفيذ الاتفاقيات. ويبدأ تطبيق التآزر بين الاتفاقيات الدولية بالتدريب على ترابط السياسات القطاعية.

٥٦- وأبرزت التقارير الوطنية عموماً الروابط وأوجه التآزر بين الاتفاقية والصكوك الأخرى في إطار إقامة جهاز تنسيق وطني مكلف بتنفيذ الاتفاقيات الدولية. وتدرك أعمال التآزر بصورة أعم بين اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع الأحيائي بسبب القاسم المشترك بينهما وهو الموارد الطبيعية. وقد أقامت معظم البلدان إطاراً وطنياً للتنسيق بين الاتفاقيات، مكلفاً بالتفكير في أفضل وسائل ضمان التآزر بين الاتفاقيات، مع بقاء هذه الاتفاقيات في سيرها المستقل تحت إشراف نقاط الاتصال.

٥٧- كما أوضحت التقارير ضرورة وجود التآزر في إدارة الاتفاقيات من خلال صياغة طلبات التمويل حيث إن تعدد هذه الطلبات ليس في صالح سهولة الحصول على الموارد وتوافر الإمكانيات. وكل من الاتفاقيات الكبيرة الثلاثة المنبثقة عن مؤتمر ريو دي جانيرو تتجه إلى إقامة آلياتها التشاورية الخاصة مع شركاء التنمية، مما يضعف احتياجات التمويل، وفي موازاتها، صعوبة الحصول عليه.

٥٨- وأوضحت غالبية التقارير القيود التي أعاقحت حتى الآن حسن إدارة البيئة ومكافحة التصحر، والتي لا تسهم في حسن مراعاة التآزر. ومن بين ما تشمله هذه القيود عدم كفاية الآليات المؤسسية، ونقص إمكانيات الدولة، وغياب التنسيق بين الهياكل والسياسات، ومركزية المسؤوليات، وغلبة النهج القطاعي.

هاء - تدابير استصلاح الأراضي المتدهورة وإقامة نظم للإنذار المبكر للتخفيف من حدة آثار الجفاف

٥٩- قامت كل البلدان تقريباً بتشخيص عالمي للخبرات الماضية في مجال إدارة الموارد الطبيعية، وبوجه خاص مكافحة التصحر: ويبين هذا التشخيص عموماً مظاهر التصحر والضغط الشديد على الموارد الطبيعية من جانب سكان أغلبهم من الريفين، كما أنه يسمح بتبين الجهود التي تبذلها البلدان لتحسين بيئتها، وظروف معيشة السكان المتأثرين بالتصحر.

٦٠- ويسمح التقييم الذي أجرته البلدان بملاحظة أن كثير من مشاريع برامج مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف قد أجريت في أفريقيا. وقد أفادت هذه الأنشطة قطاع الحراثة، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة والبدلية، وإدارة موارد المياه، والتنمية الزراعية، واستعادة خصوبة التربة، والتشجير، ومكافحة الفقر.

٦١- وفيما يتعلق باستصلاح الأراضي المتدهورة أو إقامة نظم إنذار مبكر من أجل تخفيف آثار الجفاف، أشارت التقارير إلى كثير من التدابير التي اتخذتها البلدان، ومنها بوجه خاص إقامة هياكل وطنية ودون إقليمية وإقليمية مكلفة بإدارة البيئة، ورسم طرق منهجية واستراتيجية لمكافحة تدهور الموارد الطبيعية، ووضع صكوك تنفيذ سياسات مكافحة التصحر. كما كان تحسين الأحكام السياسية والتشريعية والمؤسسية في البلدان موافياً للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، وشجع النهج التشاركي واللامركزي.

٦٢- وكان الاستناد إلى الخبرة الماضية في بعض الحالات أساساً لوضع برامج عمل وطنية ودون إقليمية وبرنامج عمل إقليمي يقوم أساساً على إجراءات ملموسة لمكافحة التصحر. وفي هذا الإطار أشارت بعض البلدان إلى برامج تقنية ومشروعات متكاملة وضعت لمكافحة التصحر.

٦٣- ومع هذا فإن معظم التقارير تبين برامج أو مشاريع لاستصلاح الأراضي المتدهورة، إلا أن من الصعب تأكيد أنها تدخل في إطار برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر، أو أنها أخذت في الاعتبار عند وضع هذه البرامج، فالخطوات المتبعة لتكييف هذه المشاريع وإدماجها لم تعرض دائماً بوضوح في كل التقارير، وفضلاً عن هذا ذكرت بعض التقارير أن المشاريع الجارية، في مجال إدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر لم تعدد بطريقة شاملة. غير أن بعض البلدان تعتمز إجراء فحص عام ثم تكييف المشاريع والبرامج الجارية ودمجها في عملية برنامج العمل الوطني، وتوجيهها وفقاً لأهداف الاتفاقية.

٦٤- وجدير بالذكر أنه فيما يتعلق بالبرامج ذات الأولوية الموضوعية في إطار الاتفاقية فإن غالبية البلدان لم تحدد بوضوح، أو بالأحرى لم تفرق بين هذه البرامج والبرامج المتكاملة لمكافحة التصحر. ومع هذا فقد وضعت بعض البلدان برامج عمل ذات أولوية لبدء أعمال ميدانية تتفق مع مبادئ الاتفاقية. وتعلق غالبية المشاريع ذات الأولوية الجارية المدرجة في إطار برامج العمل الوطنية بمجالات مختلفة مثل تعزيز القدرات، والمحافظة على الموارد الطبيعية، والمعلومات، والاتصال، وزيادة المعارف عن التصحر، ومتابعة وتقييم آثار التصحر والجفاف.

٦٥- ومن بين أكثر مجالات التعاون تردداً في مجال استصلاح الأراضي المتدهورة يمكن الإشارة إلى الإدارة المستدامة للموارد المائية المشتركة، والإدارة المستدامة للموارد النباتية والحيوانية المشتركة أو العابرة للحدود، والإدارة المستدامة لموارد الطاقة، ومكافحة أعداء الزراعة وأنواع الغابات، والإنذار المبكر، وتخفيف آثار الجفاف، والتعاون العلمي والتقني، والمعلومات، والتدريب، والاتصالات، وتنمية المبادلات التجارية للمنتجات المحلية داخل الإقليم.

٦٦- وأشارت تقارير قليلة للغاية إلى دور ومكان نظام الإنذار المبكر في استراتيجيات الحد من أثر الجفاف والتصحر، وخاصة في ميدان الأمن الغذائي. وأشار تقرير واحد إلى تنمية أو تعزيز شبكة الأرصاد الجوية الوطنية كإجراء يستهدف تعزيز نظام الإنذار المبكر.

واو- رصد الجفاف والتصحر وتقييمهما

٦٧- لقد ظهرت آثار عملية التدهور وديناميته على مختلف المستويات واختلف تواتره بحسب السياقات. ففي بلدان منطقة الساحل، شددت التقارير على انخفاض معدل سقوط الأمطار، واستئناف نشاط الرياح، والتحات المائي، وعلى الضغوط التي تتعرض لها الموارد الطبيعية. ولذلك، لوحظ من الناحية المادية الانخفاض الحاد في

الأخشاب، واستمرار تدهور الغطاء النباتي، وانخفاض خصوبة التربة، وتناقص المنتجات الزراعية، وتضاؤل موارد المياه، وتراجع الحيوانات باتجاه المناطق الحرجية، وتدهور البيئة الحياتية.

٦٨- وفيما يتعلق بمؤشرات إدارة الأنشطة والتدابير المتخذة، تتسم المعلومات المستمدة من التقارير بطابعين ألا وهما الغياب الكلي لنظم التدابير الملائمة، ووجود بنى غير عملية سببها الافتقار إلى القدرات. وتشير بعض التقارير أيضاً إلى إنشاء آلية للمتابعة/للتقييم لأجل تحديد أوجه التقدم المحرز في مجال مكافحة التصحر وفي تخفيف آثار الجفاف. ويجب التشديد خاصة على أن أكثرية البلدان تعتمد لوضع نظمها التقييمية أو لتحسينها إضافة إلى آليات الرصد، على الوسائل التي ستتاح لها في إطار برنامج العمل الوطني.

٦٩- وأبدت البلدان اهتماماً بتدابير من شأنها أن تتيح تقييم حالة تدهور الموارد الطبيعية وتسمح بتوحي إدارة أفضل. وفيما يخص البلدان المتأثرة تأثراً شديداً سبق أن أُخذت تدابير لهذا الغرض قبل اعتماد الاتفاقية. وسمح برنامج العمل الوطني بتبين الوضع بهدف تحديد الأولويات وإبراز الحلول الممكنة.

٧٠- وإضافة إلى أنشطة التحليل، تم تسجيل عدة تدابير لتقييم تدهور الموارد الطبيعية، يمكن أن يذكر منها شبكات الرصد الوطنية للمراقبة الأيكولوجية على المدى الطويل الخاضعة لقيادة مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، وأنظمة متابعة/تقييم برامج العمل الوطنية والدراسات المواضيعية. وتشير بعض البلدان إلى أن نظم معلومات البيئة لديها موضع التشغيل، وإلى أن بإمكانها كذلك جمع المزيد من المعلومات بما يساهم في رصد التصحر وتقييمه على نحو أفضل. وتذكر بعض البلدان الأخرى وجود قواعد بيانات أو توفر إمكانية اللجوء إلى نظام المعلومات الجغرافية للحصول على المعلومات ذات الصلة. وتجدر أيضاً الإشارة، فيما يتعلق ببلدان البحر الأبيض المتوسط، إلى الدور المهم جداً الذي يؤديه مشروع نظام المعلومات عن التصحر الداعم لبرامج العمل الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط.

٧١- وتشير تقارير عدة إلى أن مستوى تدهور الموارد الذي يعزى إلى الجفاف وإلى التصحر واضح، لكنها لم تقدم على أي حال دلائل أوضح على هذا التدهور. وترى بعض البلدان أن معايير ومؤشرات التقييم ستزداد وضوحاً وتماسكاً في المرحلة التنفيذية لبرنامج العمل الوطني.

٧٢- وتعترف تقارير كثيرة بأن الاتفاقية أسهمت في تدعيم الشراكة في مكافحة التصحر وسمحت بزيادة فعالية وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية. وضمن هذا الإطار، أشارت بلدان إلى وضع نظام وطني لجمع المعلومات لأغراض التقرير عن حالة البيئة الذي يعرض على البرلمان. وتحصي هذه الوثيقة المؤشرات في مجالات الزراعة والغابات والصيد البحري والموارد المائية والتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية. ويظهر كذلك أن جرد الغابات الوطنية الذي يتم تحديثه كل عشرة أعوام يسمح بمتابعة تطور الموارد الحرجية وتبع حالتها.

٧٣- وفيما يتعلق بالمراقبة العلمية والتقنية في تنفيذ برامج العمل الوطنية، تذكر تقارير عدة مشاركة الباحثين والجامعات؛ ومن شأن هذا النشاط أن يسهل استحداث أدوات علمية لأجل مراقبة وتقييم أفضل للجفاف والتصحر.

٧٤- وذكر أن هناك مؤسسات جامعية ومراكز أبحاث تضع موضوعات متنوعة تتصل بمكافحة التصحر وبمتابعة دينامية الموارد الطبيعية. ويجب أن تدمج نتائج برامج البحوث، لا سيما تلك التي تتناول البحوث في مجال الأصناف والسلالات، في أنشطة مشاريع مكافحة التصحر. وعندما يتخذ بلد ما تدابير لتعزيز بيئة مؤاتية للأنشطة العلمية والتكنولوجية فإن هذه التدابير تتمحور حول تشجيع البحوث، ووضع نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنية، وإنشاء نظام وطني للبحوث وشبكة مؤسسية لتبادل المعلومات وإذكاء الوعي العام.

٧٥- وأشار في بعض التقارير إلى التقدم الذي أحرزته المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية في استحداث المعايير والمؤشرات.

٧٦- وتتناول آليات وإجراءات التشاور مع العلماء حلقات العمل والمشاركة في الشبكات العلمية واللجان الاستشارية، واللجان التوجيهية القطاعية (اللجنة الوطنية التوجيهية بشأن الغابات، والاجتماعات السنوية حول البحوث الزراعية والخدمات التقنية).

زاي- وصول البلدان الأطراف المتضررة، وبصورة خاصة البلدان النامية، إلى التقنيات والمعارف والدراية الملائمة

٧٧- لا يعالج أي تقرير بشكل صريح مسألة الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة والدراية الملائمة. ومع ذلك تستنى الحصول على بعض المعلومات عن إشكالية التكنولوجيات، وخاصة من الفصول المخصصة للاستراتيجيات وللأولويات المحددة في إطار خطط أو سياسات التنمية المستدامة، وللتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها في إطار برنامج العمل الوطني.

٧٨- وتفيد بعض التقارير بأن التعاون في مجال نقل التكنولوجيا يقتصر على تمويل مؤسسات البحوث أو مشاريع بحوث عن التكنولوجيات التي تسهم بصورة فعالة في مكافحة التصحر. وتشير معظم البلدان إلى الحاجة إلى تعزيز القدرات في مجال تسخير التكنولوجيات التي تتلاءم مع السياق المحلي والتي لها أثر كبير في مكافحة التصحر.

٧٩- وتشير أكثرية البلدان إلى أن لديها مؤسسات علمية ومؤسسات بحث مختصة لتسخير مختلف التكنولوجيات لمكافحة التصحر. غير أنه، في أكثر الأحيان، لا يتم تنسيق البحوث بشأن التكنولوجيات المكيفة

تنسيقاً جيداً. فضلاً عن ذلك، قلما تنشر النتائج القليلة المحرزة بسبب نقص الموارد المالية والمؤسسات القادرة على القيام بنشرها.

٨٠- وفي مضممار الطاقة، يعد التشجيع على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ومصادر الطاقات البديلة لاستعمال الوقود الخشبي شرطاً أساسياً لكل استراتيجيات من استراتيجيات مكافحة التصحر وتحقيق تنمية مستدامة. وتذكر بعض التقارير بضعة أمثلة ناجحة على تغلغل تكنولوجيات الطاقة الفعالة على صعيد البيئة.

٨١- وفي مجال الزراعة، تذكر بعض البلدان إدخال أنظمة ري تقوم على تكنولوجيات ذات تكلفة ضئيلة. ويتم الري اعتباراً من مياه سطحية مثلما يتم من موارد المياه الجوفية. وتذكر بعض البلدان أيضاً أنها وضعت نماذج أولية لتنظيم ضخ لنزح المياه في إطار تنفيذ بعض إجراءات مكافحة التصحر. وتقول بلدان أخرى إنها بالأحرى استوردت أنظمة ضخ لأغراض الري الخفيف، بينما أقام البعض الآخر سدوداً مائية لنفس هذه الأغراض.

٨٢- وتظل معظم التقارير متحفظة جداً تجاه دور المعارف التقليدية ومكانتها في وضع أو تنفيذ برامج العمل الوطنية. إلا أن هناك تقريرين يذكران المبادرات التي سبق أن اتخذت لتعزيز المعارف التقليدية ولتحسينها ولاستعمالها في استراتيجيات تنفيذ هذه البرامج.

٨٣- ولم يشير أي تقرير إلى اشتراك القطاع الخاص في مشاريع وبرامج تقنضي إعادة توزيع تكنولوجيات متطورة محددة. وإلى جانب ذلك، لم تفد التقارير بأي دلالة على نظم المعلومات في مجال التكنولوجيات الملائمة لسياقات مختلفة.

ثالثاً- العبر المستخلصة

ألف- الدروس المستفادة من عملية وضع برامج العمل الوطنية وتنفيذها

٨٤- ليس من السهل استخلاص دروس صالحة للجميع من عملية وضع برامج العمل الوطنية وتنفيذها، وذلك انطلاقاً من التقارير المقدمة من مختلف البلدان الأطراف. وفي الحقيقة، إن كافة التقارير السبعة والأربعين مختلفة عن بعضها البعض، ويحيل كل تقرير منها إلى حالات محددة. وبغض النظر عن الصعوبات المتأصلة في الممارسة من هذا النوع، يمكن مع ذلك استخلاص دروس وجيهة من خلال عناصر مشتركة.

٨٥- وفي الوقت الحاضر أنجز سبعة وعشرون بلداً من البلدان الأفريقية الأطراف برامج عملها الوطنية، ويفترض أنها دخلت مرحلة التنفيذ. بيد أنه ليس من اليسير، من خلال التقارير المختلفة، التمييز بين هاتين المرحلتين

التمايزتين تمايزاً كبيراً جداً، ولا من السهل علاوة على ذلك التمييز بين المشاريع المنبثقة بالفعل عن عملية برامج العمل وتلك التي لها علاقة بمبادرات أخرى.

٨٦- وفي المجال المؤسسي، يكمن أحد التدابير الريادية التي اتخذتها جميع البلدان الأفريقية في وضع هيئة تنسيق وطنية. وفي معظم الحالات، كانت هيئات التنسيق هذه معينة في إدارات وطنية تحت إشراف وزارة تكون في أكثر الأحيان مسؤولة عن شؤون البيئة. ورغم أن هذا السيناريو قابل للتطبيق من الناحية النظرية، إلا أنه ينم عن خطر يتمثل في عدم تيسر التنسيق المرغوب فيه دوماً بين مختلف المؤسسات المعنية بمكافحة التصحر، سواء أكانت مؤسسات حكومية أم لا. وتتفاقم هذه الصعوبة على الأغلب في كثير من البلدان بسبب ضالة الموارد وعلى الأخص الميزانيات التشغيلية المتاحة لإدارات معظم البلدان الإفريقية. وبالمقابل، آثرت بعض البلدان إنشاء مؤسسة أكثر تمثيلاً توجد على رأس مختلف إدارات الوزارات مثل هيئة مشتركة بين الوزارات، لتيسير تنسيق أنشطة هيئة التنسيق الوطنية ومواءمتها. ويشكل استقلال الهيئة الوطنية وتزويدها بالامكانات اللازمة عربون نجاح إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها.

٨٧- ومع أن معظم البلدان تذكر الاختصاصات المتعددة لأعضاء هيئة التنسيق الوطنية خبرتهم الكبيرة، إلا أن قلة قليلة من البلدان أعطت معلومات عن فعاليتها أو ذكرت الجدول الزمني للعمل أو تواتر الاجتماعات المعقودة أو أيضاً النتائج المحرزة. ويبدو أن الدور الأهم هو الذي تضطلع به جهة التنسيق الوطنية الذي تعينه البلدان رسمياً وغالباً ما يكون الأمين الدائم لهيئة التنسيق الوطنية.

٨٨- وإن كانت عملية إعداد برامج العمل الوطنية بوجه عام قد بدأت تكتسب زخماً في جميع البلدان الإفريقية الأطراف التي قدمت تقاريرها، إلا أنه لا يزال هناك أيضاً مجال لبذل جهود هائلة من أجل تعزيز الخبرات وإزالة القيود المحددة، أو على الأقل تخفيفها، وقبول التحديات الكبرى التي تطرحها ظاهرة التصحر في المنطقة.

٨٩- ويلاحظ إجمالاً بطء وضعف في إدماج مكافحة التصحر في الاستراتيجيات والأولويات المحددة في إطار خطط أو سياسات التنمية المستدامة، حتى وإن كان الإدماج يشار إليه دوماً ويُعترف به بوصفه قيوداً من القيود الرئيسية التي تعترض سبيل التنمية المستدامة. ولهذا الوضع صلة بأسباب متعددة، لا سيما ضعف القدرات المؤسسية والتقنية والعلمية والبشرية والمالية لدى البلدان الإفريقية الأطراف وكون النهج التي يتعين وضعها تهمّ الأجل الطويل.

٩٠- ولا يعترف بعملية إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها اعترافاً كافياً في خطط أو سياسات أو استراتيجيات التنمية المستدامة. وفي الواقع، لا تحيل برامج العمل الوطنية بالقدر الكافي إلى أهداف محددة بوضوح للتنمية المستدامة مع أنه توجد في معظم البلدان سياسات توجيهية اقتصادية واجتماعية، أو ورقات استراتيجيات

لمكافحة الفقر أو ورقات استراتيجيات لتنفيذ اتفاقات أخرى متعددة الأطراف للبيئة. ويبدو أن وزارات الشؤون الاقتصادية والمالية والخارجية لا تؤدي دوراً رئيسياً في عملية إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية على عكس ما تؤديه في توجّهات سياسات التنمية.

٩١- ومع ذلك، ينظر غالباً من حيث تعزيز التآزر إلى برامج العمل الوطنية على أنها تشكل عنصراً من عناصر برنامج منبثق عن توجّه سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وموضوع موازاة البرامج القطاعية. غير أنه ما دام برنامج العمل الوطني إما لم ينجز في نصف البلدان أو لم يشرع في تنفيذه بعد في البلدان الأخرى فإن طرائق هذا الإدماج لا تزال نظرية. وتعرّف بعض البلدان برنامج العمل الوطني بأنه وثيقة أساسية لجدول أعمال القرن ٢١ أو لوضع استراتيجية لمكافحة الفقر. ويعترف أحياناً بأن إمكانات التآزر بين اتفاقية التنوع البيئي والاتفاقية بشأن تغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر لم تتجسد.

٩٢- وتصدر الإشارة إلى أنه في إطار تدابير جديدة من شأنها أن تيسر تنفيذ برامج العمل الوطنية، يلاحظ في مختلف التقارير اتجاه واضح نحو إدخال تدابير ترمي إلى فرض لا مركزية شديدة على القوى المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية. وهكذا تم في بعض البلدان وضع بني محلية لمكافحة التصحر من أجل تعزيز العملية القائمة على المشاركة. وتؤدي أحياناً هذه البنى دور الكفيل المباشر للسكان على مستوى القاعدة، وتشارك بنشاط في جميع الأنشطة الوطنية المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية وإقامة تنمية مستدامة.

٩٣- وكانت عملية إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها حافزاً ومشجعاً على ضمان تناسق هذه البرامج مع برامج العمل دون الإقليمية القائمة التي شاركت الدول في إعدادها. ويتحقق الترابط من خلال الاهتمام بأولويات موضوعية معتمدة وإدماجها على الصعيد دون الإقليمي.

٩٤- ويعد النهج القائم على المشاركة ممارسة معقدة ويصعب القيام بها، كما أن المشاركة التامة والمنصفة لجميع العناصر الفاعلة المعنية بعملية إعداد برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر وتنفيذها هي والحالة هذه غاية مثلى يصعب بلوغها. غير أن إحدى الدروس الهامة التي يمكن استخلاصها من عملية إعداد برامج العمل الوطنية تتمثل في أن معظم البلدان شاركت للمرة الأولى في عملية لا رجعة فيها تكمن في توسيع عملية اتخاذ القرار لتشمل مجموعة من العناصر الفاعلة واسعة ومتنوعة جداً. ومع أن عملية إعداد برامج العمل الوطنية ليست في مرحلة متقدمة بالشكل الكافي، يلاحظ اتجاه واضح إلى حشد جميع الجهات الفاعلة المعنية. وهذه دينامية جديدة للمشاركة في عملية اتخاذ القرار يجري العمل على وضعها في أماكن كثيرة بما في ذلك في البلدان التي تظهر فيها على سبيل المثال منظمات المجتمع المدني. ويظهر مع ذلك أن مستوى المشاركة ودرجتها يتفاوتان تفاوتاً كبيراً بحسب فئة الجهات الفاعلة المعنية. وبالفعل، إذا أمكن اعتبار مساهمة المنظمات غير الحكومية في العملية بمثابة

مساهمة فعالة وهامة في أكثرية البلدان، فبالمقابل يمكن عموماً اعتبار مساهمة الفئات الأخرى المتنوعة من منظمات المجتمع المدني، وبخاصة اتحادات الشباب والجمعيات النسائية وتجمعات الفلاحين ضئيلة جداً.

٩٥- وسمحت عملية إعداد برامج العمل الوطنية وبداية تنفيذها بتوضيح وتحديد طبيعة المبادرات اللازمة في عدد معين من المجالات ذات الأولوية. وتشمل هذه المجالات أنشطة بنوية (الإصلاحات المؤسسية والقانونية، وتعزيز القدرات، ونظم المعلومات، واتفاقات الشراكة، ونقل التكنولوجيا، والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي وهلم جرأ...)، بقدر ما تشمل إنجازات ملموسة في الميدان عبر مشاريع محددة (استصلاح التربة المتدهورة، وإعادة زراعة الغابات، وإعادة التحريج وتجديد التكوينات الطبيعية المتدهورة، ومكافحة التحات بسبب الرياح، وتحسين الأمن الغذائي، وتوفير سبل الوصول إلى المياه والطاقة إلخ.). وإضافة إلى هذه الأنشطة، وأبرزت بعض عمليات إعداد برامج العمل وتنفيذها العوامل البشرية للتصحر. لذلك، تم التشديد على تحسين الوعي بالطابع الاقتصادي الذي تتسم به الموارد الطبيعية، وعلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، ومكافحة الفقر، وتوعية السكان المحليين بمسؤولياتهم في عملية التنمية، وهلم جرأ.

٩٦- وسنحت عملية إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها فرصة لتبيين الوضع في كل بلد من البلدان فيما يتعلق بالقدرات المتيسرة من أجل جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة وتحليلها ومعالجتها ونشرها، وكذلك وضع مؤشرات التأثير. وسمحت مختلف حلقات العمل المنظمة على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي أو الإقليمي بفهرسة وتحليل المؤشرات المتاحة بالفعل، وخاصة نظام متابعة/تقييم تنفيذ الاتفاقية ونظام تعميم المعلومات ورصد البيئة على شبكة الإنترنت، ونظم الإنذار المبكر، ومصارف البيانات. وتساعد هذه المبادرات المتنوعة على تنسيق نظم المعلومات تنسيقاً أفضل. ويلاحظ علاوة على ذلك ظهور مراصد وطنية ترمي إلى ضمان نظام إنذار مبكر يتيح اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف آثار الجفاف على المدى القصير وتحسين فعالية الأدوات الداعمة لاتخاذ القرار على المديين المتوسط والطويل، لا سيما من خلال إدماج أخطار الجفاف والتصحر في السياسات الاقتصادية.

٩٧- ووافقت معظم البلدان في نطاق الممكن، إما في إطار ميزانيتها الخاصة أو من خلال آليات أخرى، على بذل جهود مالية تتباين في أهميتها لأجل إعداد برنامج عملها الوطني وتنفيذه. ووصل الحد ببعض البلدان إلى إنشاء صندوق وطني لمكافحة التصحر (توجد له تسميات أخرى متعددة) بغية التمكن بصورة خاصة من ضمان توجيه الموارد المالية على المستوى المحلي بصورة أسرع وأنجع. واستطاعت بعض البلدان بدء حوار بناء مع شركاء التنمية على أمل إقامة شراكة مستدامة للتمكن من حشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج العمل الوطنية. ومن الضروري وضع آلية استشارية تضمن استمرار أشكال التبادل هذه وإنتاجيتها.

باء- الدروس المستخلصة من نظام عرض التقارير

٩٨- يفترض مبدئياً أن يتيح عرض التقارير إظهار المدى الفعلي للتصحر في كل حالة من الحالات المدروسة، من جهة، وتقييم نتائج الجهود المكرسة لمكافحة التصحر والتخفيف من حدة الجفاف، من جهة أخرى. وقد ينطوي ذلك على عملية جمع معطيات تستلزم موارد أكثر بكثير من الموارد المتيسرة حالياً. وإذا لم تتبع مختلف التقارير دوماً العرض الموصى به في الدليل المنهجي والملاحظة التوضيحية الإضافية (ICCD/CRIC(1)/INF.4)، يبدو من الصعب استخلاص دروس مسببة قابلة لأن تعمم. وفي هذه المرحلة من تنفيذ الاتفاقية، يجب إذن إيلاء أهمية متزايدة لنظام المتابعة/التقييم.

٩٩- وبغض النظر عن الشكل، يلاحظ اختلاف كبير جداً في مضمون التقارير المختلفة المقدمة وفي نوعيتها. ولا يبدو أن المسائل المقترحة لكل فرع من فروع الدليل كانت موضع دراسة متأنية. وبالفعل، إن هذه المسائل، عندما تعالج حقاً، يجب أن تتيح أولاً للأطراف ذاتها تكوين فكرة موضوعية عن حالة تنفيذ الاتفاقية أو على الأقل عن مرحلتها المرتبطة بإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية.

١٠٠- وتقدم التقارير، وهي سردية في أغلبها، قدرًا ضئيلاً من التحليل الذي يسمح بفهم الحالة الفعلية لكل وضع من الأوضاع مثل طبيعة المشاكل، ومستوى العراقيل، وأهمية المكتسبات الخاصة بعملية إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها. بيد أن معظمها يوفر، بشكل أو بآخر، معلومات متعلقة تقريباً بجميع المسائل الموضوعية الرئيسية المحددة في الفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥.

١٠١- وكانت المقارنة بين التقارير المقدمة في عام ١٩٩٩ والتقارير الحديثة مهمة جداً في بعض الحالات، من حيث إن التقدم المحرز والعوائق المصادفة لم تذكر حسب التسلسل الزمني. وبالإضافة إلى ذلك، لم تأخذ بعض البلدان في الحسبان التعديلات التي أدخلت على دليل المساعدة في ضوء اقتراحات لجنة العلم والتكنولوجيا.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

١٠٢- إن خلاصة المعلومات المتوافرة في التقارير الوطنية السبعة والأربعين التي قدمتها البلدان الأفريقية الأطراف تسمح بفهم أفضل لحقائق تنفيذ الاتفاقية في القارة. وبغض النظر عن الخصوصيات المرتبطة بالحالة المحددة لكل بلد من البلدان، يمكن ملاحظة أن البلدان الأفريقية قد بذلت جهوداً قيّمة في عملية إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية التي تثبت أهميتها في جميع عمليات التدخل التي لها صلة بمكافحة التصحر. غير أن هناك عقبات متعددة لا بد من تخطيها في أقرب وقت ممكن، ويجدر أن يذكر من بينها صعوبات تنسيق وسائل البرمجة المتصلة بإدارة الموارد

الطبيعية ونقص الموارد المالية (الميزانية الوطنية ودعم شركاء التنمية) ونقل التكنولوجيا وصعوبة إبرام اتفاقات شراكة مستدامة.

١٠٣- وتنظر إجمالاً جميع الأطراف إلى نقص التمويل الكافي والذي يمكن أن يُحسب حسابه على أنه عائق جدي أمام البدء الفعلي. بمرحلة تنفيذ برامج العمل الوطنية، لا سيما من خلال تعيين وصوغ وإنجاز مشاريع للتنمية متصلة بمكافحة التصحر، وكذلك ظروف شروط ديمومة التنمية. وأدى هذا الخلل إلى البحث عن آليات تمويل ظلت حتى الآن عشوائية في معظم الحالات. ولا يبدو أن فكرة إنشاء صناديق وطنية لمكافحة التصحر في بعض البلدان، يُفترض فيها أن تضمن جزئياً تمويل برامج العمل الوطنية، قد أحرزت أي تقدم على أرض الواقع.

١٠٤- وقد كُرسَت جهود كبيرة لمحاولة ربط برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر بخطة العمل الوطنية للبيئة أفضل ربط ممكن، أو بصورة عامة في سياسات حفظ الموارد الطبيعية وحماية البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل هذه الجهود اليوم، جميع البلدان تقريباً، سياسات التنمية الوطنية أو القطاعية، والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر.

١٠٥- ورغم أن عملية إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها في كثير من البلدان لم تنجز بعد، لوحظ في جميع التقارير اتجاه حقيقي نحو حشد جهات فاعلة من المجتمع المدني. بيد أن مستوى المشاركة يتفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب فئة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني المعني. ويبدو من المهم في هذا الشأن تكثيف وتعزيز الأنشطة الإعلامية والإرشادية لكي يشعر الناس بأن الأمر يعنيهم حقاً. ومن المستحسن أيضاً السعي لزيادة مشاركة القطاع الخاص الذي يمكنه أن يسهم في تمويل عملية تنفيذ الاتفاقية.

١٠٦- وتتيح عملية إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها فرصة لا مثيل لها في تجسيد جميع أشكال التآزر المحتملة. ومع الأسف، لا بد من التسليم بأن التآزر هو مفهوم أكثر منه ممارسة عملية، إذ يستمر بالفعل صوغ السياسات الوطنية وتطبيقها على نحو قطاعي رغم الجهود الواضحة التي تبذل لوضعها انطلاقة من رؤية شاملة. فهيئات التنسيق الوطنية المنشأة في جميع البلدان التي يتعين أن تقوم بدور أداة الوصل بين المؤسسات والهيئات على المستوى الوطني، لا يتوافر لها دوماً الوسائل والامتيازات اللازمة لتحقيق هذا التنسيق وضمانه. وإمكانات التآزر فعلية بين اتفاقية مكافحة التصحر والصكوك المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ. لكن يجب خصوصاً على صعيد البلدان أن تُبحث مسألة التطبيق المتآزر. ومن العجب على سبيل المثال أن تقريراً واحداً من التقارير لم يشر إلى برامج العمل الوطنية للتكيف في إطار تغيرات المناخ، التي يشرع بها في الوقت الحالي.

١٠٧- لا بد من الفصل بين البحث عن التآزر وأي اعتبار من اعتبارات الدعم المالي أياً كان، لعدم إثقال وتعقيد نظام تمويل الاتفاقيات المختلفة. فالتآزر يجب أن يكون عنصراً استراتيجياً يأتي من البلدان بصورة طوعية. وينبغي

كذلك لهيئات التنسيق الوطنية أن تولي علاقة التآزر كل اهتمامها، إذ إنها تشكل إحدى المهام الأساسية جداً التي تعزز التنمية المستدامة. ويتعين أن تدعو هذه الهيئات إلى بعث هذه الفكرة ودعمها.

١٠٨- وعلاوة على ذلك، يجدر السعي إلى إدماج تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة والتصحر، وخاصة في السياق الأفريقي، في تطبيق سياسات التنمية القطاعية على أساس إدارة حسنة لهذه الاتفاقات؛ ويجب التركيز على هذا الإدماج في طلبات التمويل.

١٠٩- ويلزم في معظم البلدان تشجيع إنشاء نظم للمعلومات وإدارتها. فهذا المبدأ لا غنى عنه للسماح بصورة خاصة للسكان وللمختلف الجهات الفاعلة التي تتدخل في هذا المجال بأن تتشبع على نحو أفضل بالإشكالية المطروحة، وأيضاً بتيسير دراسة وتنفيذ ومتابعة/تقييم مشاريع التنمية المترابطة مع مكافحة التصحر. ومع ذلك، يفترض أن تركز الجهود باتجاه تنسيق أفضل لمختلف المبادرات مما سيسهل وضع معايير ومؤشرات واستخدامها على نحو ما أوصت به لجنة العلم والتكنولوجيا.

١١٠- ومعلوم أن التصحر ظاهرة راسخة البنية في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر في العالم، إذ إنه يمثل العامل الذي يقف أمام نمو البلدان الأفريقية ويسهم بدرجة كبيرة في زيادة وطأة فقر السكان المعرضين لها. وفي هذه القارة أيضاً، يجب على البلدان أن تبذل كل ما في وسعها لإيقاف تفشي هذه الظاهرة. ومن هذا المنظور، من الأساسي بمكان أن تكون المعلومات التي تفيد بها التقارير الوطنية مجدية جداً لتبرير تنفيذ الإجراءات الهامة. وفي هذا الخصوص، سيكون من المستصوب أن تستحوذ الملاحظة الإيضاحية ودليل المساعدة المقترح على كامل اهتمام السلطات المختصة للبلدان الأفريقية الأطراف. وربما كان من المناسب في مرحلة أولى اختبار نظام دراسة معمقة للتقارير الوطنية من أجل البلدان الأفريقية الأطراف التي قد تقبل أن بالتجاوب مع هذه الممارسة (أسوة بالممارسة المتبعة في تغير المناخ فيما يخص بلاغات البلدان المدرجة في المرفق الأول)، وذلك قبل تقديم السلسلة الثالثة من التقارير الوطنية بفترة طويلة، في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف.

١١١- ولكي تحس أغلبية السكان بأن الأمر يعينهم ولكي يكرسوا طاقاتهم كلياً للإجراءات الهامة لمكافحة التصحر، يبدو من المهم تكثيف ودعم أنشطة الإعلام والتوعية بشأن مكافحة هذه الآفة. وإلى جانب ذلك، من الضروري أن تبدأ مرحلة تنفيذ الإجراءات الملموسة الهامة التي يشارك فيها أولئك السكان في الميدان.

١١٢- ومن الأساسي أن تدرك مختلف البلدان الأفريقية الأطراف دون لبس ما الذي يغطيه الجوهر الحقيقي لما تسميه الاتفاقية "اتفاق الشراكة". فلا يمكن بالتأكيد لهذا الاتفاق أن يتلخص في مشاورات منتظمة لا تسمح باتخاذ إجراءات هامة بحجم التحديات القائمة. ويفترض التفاوض على هذه الاتفاقات أن البلدان الأفريقية الأطراف قد

أعطت لبرامج عملها محتوى تنفيذياً وأن شركاء التنمية المشاركين في هذا الجهد مستعدون لحشد الموارد المالية المطلوبة.

١١٣- وإضافة إلى ذلك، حان الوقت لكي تدمج جميع البلدان الأفريقية الأطراف شواغل التصحر على نحو أكثر منهجية في ميزانياتها. مما سيسهم في تعريف الرأي العام الدولي بالمكانة ذات الأولوية التي تحتلها هذه المسألة، وبالرغبة في مكافحة هذه الآفة التي توقف عجلة النمو في هذه البلدان. ولا يكفي، كما هو الحال في أكثر الأحيان، تعداد قائمة بالمشاريع والبرامج ذات الأولوية وانتظار التمويلات الخارجية لتنفيذها. أما برنامج العمل الوطني فسيتيح إمكانية برمجة أكثر تكاملاً لأن هذه المسألة جديرة بأن تعالج مثلما تعالج كل قطاعات التنمية. ويمكن أن يسمح تنفيذ برامج الشراكة مع البلدان المتقدمة الأطراف بتجاوز نهج المشاريع، لأن نهج المشاريع لا يبيّن التنمية، ولا يستأصل الفقر، كما وأنه لا يسوي قضية التصحر واقعياً. وبالفعل، لا تلزم المشاريع فقط لإعادة التحريج أو ولاستصلاح الأراضي المتدهورة، بل إدارة للأراضي تقوم على المشاركة. ومما لا شك فيه أن الوسيلة الناجعة لمكافحة التصحر تتطلب ضمناً وضع سياسات متأزرة مع مختلف مكونات المجتمع المدني في كنف الشفافية، وخاصة في إطار عملية طوعية يحض عليها التضامن الدولي.

المرفق الأول

قائمة بالبلدان الأطراف التي قدمت تقريرها

١ -	ثيوبيا	٢٥ -	سوازيلند
٢ -	إريتريا	٢٦ -	السودان
٣ -	أنغولا	٢٧ -	سيراليون*
٤ -	أوغندا	٢٨ -	غابون*
٥ -	بنن	٢٩ -	غامبيا
٦ -	بوتسوانا	٣٠ -	غانا
٧ -	بوركينافاسو	٣١ -	غينيا
٨ -	بوروندي**	٣٢ -	غينيا - بيساو**
٩ -	تشاد	٣٣ -	كوت ديفوار
١٠ -	توغو	٣٤ -	الكونغو*
١١ -	تونس	٣٥ -	كينيا
١٢ -	الجزائر	٣٦ -	ليبيريا*
١٣ -	جزر القمر*	٣٧ -	ليسوتو
١٤ -	الجمهورية العربية الليبية	٣٨ -	مالي
١٥ -	جمهورية إفريقيا الوسطى*	٣٩ -	مدغشقر
١٦ -	جمهورية ترانينا المتحدة	٤٠ -	مصر
١٧ -	جمهورية الكونغو الديمقراطية**	٤١ -	المغرب
١٨ -	جنوب إفريقيا	٤٢ -	ملاوي
١٩ -	جيبوتي	٤٣ -	موريتانيا
٢٠ -	الرأس الأخضر	٤٤ -	موزامبيق
٢١ -	زامبيا	٤٥ -	ناميبيا
٢٢ -	زمبابوي	٤٦ -	النيجر
٢٣ -	سان تومي وبرينسيبي*	٤٧ -	نيجيريا
٢٤ -	السنغال		

* بلدان تقدم تقريراً للمرة الأولى.

** بلدان عرضت تقاريرها على الفريق العامل المخصص لكنها غير مدرجة في التوليف الدولي.

المرفق الثاني

قائمة البلدان التي أنجزت برنامج عملها الوطني

تاريخ الإنجاز/اعتماد برنامج العمل الوطني	تاريخ التصديق/الانضمام إلى الاتفاقية	البلد	
١٩٩٨/١١	١٩٩٧/٦/٢٧	إثيوبيا	١
٢٠٠١/٩	١٩٩٦/٨/١٤	إريتريا	٢
١٩٩٩/١٠	١٩٩٧/٦/٢٥	أوغندا	٣
١٩٩٩/١١	١٩٩٦/٨/٢٧	بنن	٤
١٩٩٩/٧	١٩٩٦/١/٢٦	بور كينا فاصو	٥
٢٠٠٠/٤	١٩٩٦/٩/٢٧	تشاد	٦
٢٠٠١/١٢	١٩٩٥/١٠/٤	توغو	٧
١٩٩٨/٦	١٩٩٥/١٠/١١	تونس	٨
١٩٩٩/٨	١٩٧٧/٦/١٩	جمهورية تنزانيا المتحدة	٩
٢٠٠١/٦	١٩٩٧/٦/١٢	جيبوتي	١٠
١٩٩٨/٣	١٩٩٥/٥/٨	الرأس الأخضر	١١
٢٠٠٢/٢	١٩٩٦/٩/١٩	زامبيا	١٢
١٩٩٨/٢	١٩٩٧/٩/٢٣	زمبابوي	١٣
١٩٩٨/٨	١٩٩٥/٧/٢٦	السنغال	١٤
٢٠٠٠/٧	١٩٩٦/١٠/٧	سوازيلند	١٥
٢٠٠٢/٤	١٩٩٥/١١/٢٤	السودان	١٦
٢٠٠٢/٩	١٩٩٦/٦/١١	غامبيا	١٧
٢٠٠٢/٢	١٩٩٦/١٢/٢٧	غانا	١٨
٢٠٠٢/٢	١٩٩٧/٦/٢٤	كينيا	١٩
١٩٩٩/١	١٩٩٥/٩/١٢	ليسوتو	٢٠
١٩٩٨/٥	١٩٩٥/١٠/٣١	مالي	٢١
٢٠٠١/١١	١٩٩٧/٦/٢٥	مدغشقر	٢٢
٢٠٠١/٦	١٩٩٦/١١/١٢	المغرب	٢٣
٢٠٠١/٣	١٩٩٦/٦/١٣	ملاوي	٢٤
١٩٩٤/٧	١٩٩٧/٥/١٦	ناميبيا	٢٥
٢٠٠٠/٩	١٩٩٦/١/١٩	النيجر	٢٦
٢٠٠٠/٨	١٩٩٧/٧/٨	نيجيريا	٢٧
